

مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري وإستراتيجيات مكافحتها (الجزائر انموذجا)

The causes of the phenomenon of financial and administrative corruption and strategies to combat it (Algeria as a model)

سهام بوفلفل*

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قامة - الجزائر

sihemeconom@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/10/20

تاريخ القبول للنشر: 2021/07/05

تاريخ الاستلام: 2021/06/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الفساد المالي والإداري التي لا زالت تشغل بال الباحثين، باعتبارها من أهم القضايا البارزة في الوقت الحالي، لما لها من آثار سلبية على جميع مناحي الحياة من صحة وتعليم ومشاكل أخرى تضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا أصبح لزاما البحث عن سبل كفيلة بمعالجة هذه الظاهرة، لهذا عملت دول العالم على تكثيف الجهود الدولية لمحاربتها، عن طريق إصدار العديد من القوانين والإمضاء على العديد من الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية حاولنا من خلالها التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية للفساد المالي والإداري من خلال المحور الأول، والتطرق إلى استراتيجيات مكافحة الفساد من خلال المحور الثاني، وجاء المحور الثالث بعنوان التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد، وخلصت هذه الدراسة إلى أن آثار الفساد المالي والإداري آثار جد سلبية تعمل على هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية لذا وجب السعي الحثيث لمكافحتها.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي والإداري، إستراتيجيات المكافحة، التجربة الجزائرية.

تصنيف JEL: E44، L12.

Abstract:

This study aims to shed light on the problem of financial and administrative corruption that still concerns researchers, as it is one of the most prominent issues at the present time, because of its negative effects on all aspects of life from health, education and other problems that affect the economic and social structure. about ways to address this phenomenon, which is why the countries of the world have worked to intensify international efforts to combat it, Through the issuance of many laws and the signing of many international agreements aimed at limiting the spread of this phenomenon, and to achieve the objectives of the study, the research was divided into three main axes through which we tried to address the various theoretical aspects of corruption, financial and administrative through the first axis, and to address strategies to combat corruption. Corruption through the second axis, and the third axis entitled the Algerian experience in the fight against corruption, This study concluded that the effects of financial and administrative corruption are very negative effects that destroy the economic and social structure, so it is necessary to strive to combat it.

Keywords: financial and administrative corruption, combating strategies, the Algerian experience.

Jel Classification Codes: E44 .L12.

* المؤلف المراسل.

لقد أكتسب موضوع الفساد المالي والإداري أهمية بالغة خلال العقود الأخيرة، وأصبح ظاهرة حديث الساعة على كافة الأجهزة والمستويات، بإعتباره من أكبر المشاكل التي تواجهها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، وأكثرها فتكا بالتنمية والإقتصاد الوطني والبنى التحتية لأي بلد، وقد إرتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل ساهمت في تعزيزها وسهولة إنتشارها والتي منها غياب الشفافية والمساءلة وضعف الأجهزة الرقابية وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط سلوكية وقانونية تحد من هذه التجاوزات، وتعد مجتمعات البلدان النامية من أكثر بلدان العالم تأثراً بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد المالي والإداري تكمن في كونها لا يمكن أستئصالها من الجذور، ولكل الحل هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره، والجزائر كغيرها من هذه المجتمعات التي ابتليت بهذه الآفة التي تنخر اقتصادها ومجتمعها بجميع جوانبه، وذلك بسبب التحول في التوجه الاقتصادي العام للدولة نحو الإقتصاد الليبرالي الحر، وضعف التشريعات القانونية في هذا المجال.

1.1. إشكالية الدراسة: إنطلاقاً مما سبق، يمكن عرض التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم مسببات الفساد المالي والإداري بناء على استراتيجيات المكافحة؟ وكيف يمكن تقييم التجربة

الجزائرية في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري؟

وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما لمقصود بالفساد، خصائصه، أنواعه ومظاهره؟ وفيما تتمثل آثار الفساد المالي والإداري؟.

✓ فيما تتمثل استراتيجيات مكافحة الفساد المالي والإداري على المستوى الدولي؟.

✓ ما هو واقع ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟.

2.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع الفساد في حد ذاته، وما يؤديه هذا الأخير على جميع مناحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية للدولة، وتفشيه الواسع وعدم إختصاصه بدولة بعينها، وبسبب تجاوز هذه الظاهرة للقوانين والإتفاقيات الدولية والوطنية، الأمر الذي تطلب ضرورة إتباع إستراتيجيات كفيلة بمحاربتها.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة الوقوف على ظاهرة الفساد المالي والإداري في العالم عموماً، وفي الجزائر خصوصاً، ومدى تداعياتها على الدولة والمجتمع من خلال التطرق إلى:

✓ عرض مفهوم الفساد، تقسيماته، خصائصه، مسبباته، مظاهره وآثاره؛

✓ عرض بعض التجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد، بالإضافة أيضاً إلى عرض الإجراءات التي إتخذتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية؛

✓ التطرق إلى التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري.

4.1. منهجية الدراسة: نظراً لطبيعة الدراسة وتماشياً مع الموضوع بغية الوصول إلى النتائج المرجوة منه، إعتدنا بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة، والذي يعتمد على وصف مفاهيم الدراسة وصفا علمياً من أجل تحديد ملامحها وصفاتها.

2. الإطار النظري للفساد المالي والإداري

سنحاول في هذا المحور معالجة الموضوع من خلال التركيز على مناقشة المفهوم، وكذا خصائصه ومسبباته دون

نسيان التعرض إلى أهم الآثار التي يتركها انتشار هذه الظاهرة على اقتصاديات الدول التي تصيبها ظاهرة الفساد.

1.2 مفهوم الفساد الإداري:

إن هناك إتفاقاً مشتركاً بين دول العالم يتمثل في إستنكار الفساد المالي والإداري بجميع صوره، إلا أن هذا الاتفاق لم يقض إلى تعريف محدد له، سواء أكان ذلك بين السياسيين أو البيروقراطيين أو الأكاديميين، وهذه الصعوبة في الاتفاق على تعريف موحد، يمكن ردها إلى عدة عوامل أبرزها أنه لا يوجد منهج موحد هذه الظاهرة، وذلك عائد إلى معظم الأشخاص أو الهيئات المهمة بدراستها ينتمون إلى حقول مختلفة مثل السياسة والعلوم الاجتماعية والإقتصادية والإدارية، وتبعاً لذلك فإن الموضوع يناقش من خلال مناهج مختلفة (عبد الرحمن أحمد الهيجان، ص 205)، وفيما يلي جملة من التعريفات الخاصة بالفساد المالي والإداري:

- هو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤدها الشخص المكلف أو هو استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية (إيمان صوفي ومريم قوراري، 2012، ص 4)؛
- هي الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي وتعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه للسماح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات المعمول بها، أو إجراء تغيير في القوانين والسياسات سواء بإستحداث قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة لتمكينهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية (أحمد محمود البوني، ص 9)؛
- هو ممارسات سلوكية لا تخضع إلى معايير معينة، وخاصة المعايير التنظيمية والبيروقراطية في إطار عمل منظمات الأعمال، وهي تعتبر الفساد مرادفاً للانحراف بممارسة السلطات والصلاحيات الممنوعة للموظف عن الأهداف المعلنة والمقررة قانوناً (يحيى زروخي، 2017، ص 101)؛
- هو مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها من قبل الإدارة المركزية في الموازنات العامة أو التعليمات المالية المعمول بها (سالم الكرعوي وإبراهيم القصير، ص 6)؛
- يقوم على إستغلال المنصب العام والموارد العمومية من طرف الشخص الذي يشغل ذلك المنصب، أو يراقب تلك الموارد سعياً منه لخدمة أهدافه، منافعها الخاصة المتعارضة والأهداف والمصالح العامة بطرق غير ثانوية ومعايير غير أخلاقية (فازية مجبور، 2015، ص 31).

ويرجع عدم الاتفاق على تعريف موحد لظاهرة الفساد إلى مجموعة من العوامل وهي كالآتي:

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب إختلاف إندماءات الأشخاص والهيئات التي قامت بدراستها؛
- إختلاف مفهوم هذه الظاهرة بين ما يراه الباحثون المتخصصون، وبين ما يراه عامة الناس؛
- إختلاف المرجعية القانونية أو الثقافية التي تعتمد لوضع معايير لتمييز الفعل الفاسد من غيره؛
- تعدد الأشكال التي يظهر فيها الفساد وظهور صور جديدة بإستمرار لأن الظاهرة تعد صفة ملازمة لعملية تطور وتقدم حياة الإنسان (لعفيفي دراجي وتوفيق بن شيخ، 2018، ص 4)؛
- تعدد مجالات النشاط الإنساني التي يمكن أن يظهر فيها الفساد ويستشري.

وعلى العموم، وإنطلاقاً من الأدبيات السابقة يمكن القول بأن الفساد ظاهرة عالمية تعني ممارسات الموظف المنحرفة والمقصودة والسرية والتي تتم داخل مكان عمله بهدف تحقيق مكاسب مادية ومعنوية من وراء ذلك.

2.2 تقسيمات الفساد المالي والإداري:

تتعدد صور الفساد المالي والإداري وتنوع، وذلك بحسب المصلحة الخاصة التي يراد تحقيقها، لهذا فإن هذه الظاهرة يمكن تقسيمها إلى العديد من الأشكال، وذلك إستناداً إلى جملة من المعايير، يمكن شرحها بالتفصيل في العناصر التالية:

أولاً: وفقاً لإنتماء الأفراد المنخرطين فيه: ينقسم إلى (سهيلة إمنصوران، 2006، ص 41):

- فساد القطاع العام: وهو استغلال العام (خاصة في تطبيق السياسات المالية والمصرفية التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية) لأغراض خاصة.
 - فساد القطاع المختلط: هو استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية، يتطلب هذا النوع فساد القطاعين العام والخاص لتغيير السياسات، في شكل هدايا ورشاي من الطرف الخاص وإعانات من الطرف العام.
ثانياً: من حيث الحجم: وتنقسم إلى (صبرينة كردودي وعتيقة وصاف، 2016، ص 230):
 - الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق إستلام رشاي من الآخرين.
 - الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا): والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو إجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.
ثالثاً: من ناحية الإنتشار: وتنقسم إلى (صبرينة كردودي وعتيقة وصاف، 2016، ص 230):
 - فساد دولي: يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات في إطار العولمة، حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات وإقتصادات على مدى واسع ويعتبر النوع الأخطر.
 - فساد محلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).
- رابعاً: تصنيف الفساد من حيث درجة التنظيم: وهنا نجد: (أحمد حبيب محمود البوتي، ص 9):
- الفساد المنظم: عادة ما يرقى إلى جرائم منظمة كبيرة إزدادت بفعل تعقد الظواهر الاقتصادية والإجتماعية، وتمارس من قبل منظمات وجماعات تحاول أن تخفي جرائمها وفسادها بشتى الطرق.
 - الفساد غير المنظم: يتمثل في مواقف فردية مهما كثرت أو قلت فقد يمارسه هذا الفساد في إطار منظمات الأعمال بأسلوب عشوائي وبطرق بدائية وغير منهجية يسهل إكتشافها.
- خامساً: الفساد طبقاً للمجال الذي نشأ فيه: وينقسم إلى (عبد العالي حاحة، 2013، ص 29):
- الفساد الأخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكات المخالفة للأداب.
 - الفساد الثقافي: ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع.
 - الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأُسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، حيث تؤدي حتماً إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام (فازية مجبور، 2015، ص 34).

2.3. خصائص الفساد المالي والإداري:

وعموما يمكن الحديث عن خصائصه في جملة النقاط التالية (خالد بن عبد الرحمن آل الشيخ، 2007، ص51):

- رفع الشعارات الإدارية الجوفاء التي تشير إلى الأرباح الكبيرة والإنجازات المتواصلة والعديد من الوعود التي تهدف إلى تخذير الأعصاب والتستر على تفشي ظاهرة الفساد الإداري؛
- فتح أبواب التوظيف أمام الجميع دون وجود معايير دقيقة وواضحة للإختيار، ومن ثم تصبح الوظيفة مرتعا لكل متقاعد وفاقد الضمير، ومصدرا للأجور دون إنتاج حقيقي؛
- تحويل المنظمات إلى حلبة للصراعات الشخصية، تتاح فيها للبعض المغانم والإمتيازات والبعض الآخر الفتات والجمود الوظيفي؛
- الفساد الإداري في مراحله الأولى ظاهرة مرضية غير مرئية، ولكن سرعان ما يتفشى إلى باقي الأجهزة الأخرى على الرغم من عامل الفساد؛
- تباين الأساليب التي يتستر خلفها الفساد الإداري، حسب موقع الوظيفة في الهرم الوظيفي وحسب الجهة التي تمارسه.
- يتفاعل الفساد الإداري مع الظروف والتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة؛
- أخطر ممارسات الفساد الإداري تلك التي تتم عبر وكلاء أو وسطاء التي يتمثل دورهم في التوفيق بين أطراف الفساد دون معرفة كل منهم للآخر؛
- يتضمن أي نشاط فاسد في العادة الغش للجماهير أو المجتمع عموما.

4.2. مسببات الفساد المالي والإداري: يمكن إجمالها في (ليلي عاشور الخزرجي، 2011، ص 127):

- ساهم ضعف موارد الدولة وإنخفاض الرواتب في الدول النامية خاصة بين موظفي الدولة وكبار المسؤولين في تفشي الفساد؛
- إن حالة عدم الاستقرار وطرح أصول ضخمة للبيع هي السبب في تفشي الفساد في الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية إذ إن عملية بيع أصول الدولة إلى القطاع الخاص توفر حوافز للفساد، فبيع شركات القطاع العام تمثل فرصة للانحراف الوظيفي والتربح غير المشروع؛
- عانت المجتمعات الإنتقالية من ظاهرة تفشي الفساد بسبب غياب الرؤية وتداخل القضايا وإزدواج النظرة أحيانا فالدول التي لم تحسم أمرها وقبلت لنظامها الاقتصادي أن يتأرجح بين التخطيط المركزي، وبين آليات السوق الحر ضرب فيها الفساد بشدة أدواتها الإدارية خصوصا في نظامها الضريبي والجمركي، كما ولا يمكن إهمال العوامل الاقتصادية فإنخفاض مستوى المعيشة وضعف نصيب الفرد القومي والتضخم وغلاء الحاجات الضرورية للمعيشة وارتفاع رسوم الخدمات والأزمات الاقتصادية وتعقد الحياة وضغطها، يعد سببا من أسباب الفساد فعندما لا يكون دخل الموظف متعادلا مع أسعار إحتياجاته الضرورية من سكن وغذاء وكساء ودواء، أن كل ذلك يمثل مناخا ملائما وأرضا خصبة لنمو الفساد ودافعا لإنتشار الرشوة والإختلاسات ويفتح المجال للغش في المعاملات التجارية والتهرب من دفع الضريبة والتهريب والمتاجرة في المحظورات كالمخدرات؛

- أن الدولة يمكن أن تكون أداة قمعية، فتحد من سلوك الأفراد والجماعات بما يزيد عن الحد اللازم لتحقيق الأهداف العامة، فهي تدير توزيع المنافع وفرض الأعباء، ويشرف على توزيع المنافع الأعباء عموماً مأمورون يتمتعون بسلطة تقديرية، وقد يرغب بعض الأفراد والشركات في الحصول على معاملة تفضيلية ويسعون إلى رشوة هؤلاء المأمورين؛
 - انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، حينئذ يقبل الموظفون تقاضي الرشوة لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص؛
 - ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم إتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب إنغماس بعض أطرافها في الفساد، ولأنها في هذا الحال تعطي الأسوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة.
- 2.5. مظاهر الفساد المالي والإداري:** يتخذ الفساد عدة أشكال يمكن ذكرها فيما يلي:
- الرشوة: هي الحالة التي يطلب فيها موظف أو مكلف بخدمة عامة أو يقبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو وعد بشيء، لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الإمتناع عنه أو الإخلال بواجباته الوظيفية. (نبيل بوفليح وسارة جريو، ص 122).
 - الوساطة والمحسوبية: تتمثل في تسريع إنجاز المعاملات بسبب الروتين والتعقيدات الإدارية، وهي مؤشر على أن المواطنين ضعيفي الثقة في المؤسسات العامة ومنظمات الأعمال، والسبب هو غياب الديمقراطية والتخلف الإداري والعشائرية (يحيى زروخي، 2017، ص 112).
 - الإبتزاز: والمقصود هنا بالإبتزاز هذا هو قيام بعض المسؤولين أو موظفي الحكومة بالحصول على مزايا أو منافع خاصة من أفراد طبيعيين أو مؤسسات مقابل عدم عرقلة إجراءات للحصول على ترخيص معين من قبل مقدم طلب الحصول على ترخيص (مصطفى يوسف كافي، ص 72).
 - الإختلاس: هو عبث الموظف العام بالإنتمان على حفظ الأموال التي وجدت بين يديه، بمقتضى وظيفته سواء كانت هذه الأموال تخص الدول أو الأفراد، فقد يلجأ بعض المسؤولين إلى إستغلال نفوذهم ووظائفهم عن طريق إختلاس أموال الدولة، وهذه الأموال تعتبر أمانة يجب المحافظة عليها، وهذه الأعمال لا تتفق وأخلاقنا الإسلامية الكريمة، (محمد صادق، 2014، ص 25).
 - تهريب الأموال: يقوم المسؤولين الحكوميين بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية إلى المصارف وأسواق المال في الدول الأجنبية لإستثمارها على شكل ودائع في بنوك، لقاء فوائد مرتفعة أو شراء أسهم في شركات أجنبية أو شراء عقارات (تغريد داود سلمان داود، ص 101).
 - التباطؤ في إنجاز المعاملات: وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية (تغريد داود سلمان داود، ص 101).
 - التهرب الضريبي: يقصد بها الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في الإقرار الضريبي المقدم لمصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائياً إلى المصلحة، كما قد يقومون باصطناع قوائم مالية غير حقيقية بمعرفة بعض المحاسبين المعتمدين والذي يجيدون التلاعب في البيانات والمفردات المحاسبية الواجبة التسجيل في الدفاتر. (سارة بوسعيد، 2013، ص 22).
 - التزوير: هو تحريف للمستندات أو القيود الرسمية بقصد التضليل والحصول على مكاسب خاصة مادية أو معنوية، ولنزع الحقوق عن أصحابها (مخلد توفيق مشاوش خشمان، 2007، ص 48).

• سوء إستغلال المال العام والتقصير: ويتمثل في الإهمال المقصود للمعدات والأدوات المستخدمة في العمل، وعدم الإلتزام بمواعيد الدوام الرسمي وعدم الإستغلال المناسب لوقت العمل، وكشف أسرار العمل، والتقصير في تحقيق أهداف المنظمة وخدمة المراجعين، (مخلد توفيق خشان، ص 48).

• غسيل الأموال: يرتبط بالفساد لاسيما المخدرات والفساد السياسي، الرشوة والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من أساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، (محمد بن عزوز، 2016، ص 204).

6.2. آثار الفساد المالي والإداري: يؤدي إلى العديد من السلبيات نوجزها في النقاط التالية:

أولاً: على الجانب السياسي:

إن عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة حتمية عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات او قروض خارجية، فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بصلة إلى التنمية أو التطور، أو قد توجه إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية (يحيى زروخي، 2017، ص 139)، إضافة إلى ذلك فإن الفساد يسهم في إيجاد الصراع بين طبقات المجتمع، كما أنه يضر بشرعية المؤسسات الحكومية، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق تعاون ودعم الجمهور (عبد الرحمن أحمد الهيجان، ص 233). كما أن إنتشار الفساد يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما أن إتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقضي إلى فشل النظام الإداري (عز الدين بن تري ومنصف شرفي، ص 9).

ثانياً: على الجانب الاقتصادي: تتلخص آثار الفساد على الجانب الاقتصادي في النقاط التالية:

• على الإستثمار: يلاحظ أن الفساد يضعف النمو الاقتصادي، إذ يخفض حوافز الإستثمار، فالرشوة التي تدفع للموظف الحكومي سوف تضاف إلى إجمالي تكلفة المشروع، مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الاقتصاد المحلي، مما يؤدي بالتلاعب بالموصفات مما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة. (ليلى عاشور الخزرجي، 2011، ص 131).

• زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل: ينتج عن الفساد إثراء القلة على حساب الكثرة، وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء، مما يؤدي إلى خلق حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع (يحيى زروخي، ص 138)، حيث يقلل الفساد من قدرة الفقراء على الكسب لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية للدخل، لإستفادة الأفراد في المناصب الحساسة من فرص الربح غير المشروع (مصطفى يوسف كافي، ص 101).

• تشوه بنية الإنفاق الحكومي: أن مشاريع الإستثمار في القطاع العام تهيئ الفرص للمسؤول الحكومي في الحصول على الرشوة ، لذا فإن الحكومات التي تغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها، وإخفاءها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن إنتاجها أو شراءها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشاريع البنية التحتية والإنفاق العسكري وغيرها (يحيى زروخي، ص 136).

• تفاقم وعجز الميزانية: من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهريب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، (محمد بن عزوز، ص 205). كما أن انخفاض الإيرادات الحكومية يجعل الدولة تلجأ إلى زيادة المعروض النقدي، وما يعنيه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار والإقتراض المحلي وما ينجم عنه من منافسة للقطاع الخاص، وتحجيم دوره

التنموي، والإقتراض الخارجي وما يتمخض عنه من تبعية وأعباء خدمة الديون، والتي تقتطع نسبة من حصيلة الدول من النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات (صبرينة كردودي وعتيقة وصاف، 2016، ص 236).

- ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها: يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة، وذلك حينما يتم منح الصفقات بصورة فاسدة لمؤسسات أقل كفاءة وأكثر قدرة على منح الرشاوي مما يقلل من نوعية وكفاءة الخدمات العامة. (يحيي زروخي، ص 137).
- سوق الأوراق المالية وصناديق الإستثمار: يترتب على إنتشار الفساد إنتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءاً ضريبياً منخفضاً بغرض المعاملة الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال، بقصد الترويج للإكتتاب في أوراق هذه الشركات، مما ينجم عنه تضليل للمستثمر، حيث بعد فترة زمنية من إدراج الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث إنهيار لأسعارها (يحيي زروخي، ص 137).

ثالثاً: آثار الفساد المالي والإداري على الجانب الاجتماعي:

إن للفساد تأثيراً سيئاً على الأخلاق، ذلك أن الإعتقاد بأن كل شخص يمارس الفساد سوف يؤدي به إلى تحقيق مكاسب كبيرة، وسرعان ما ينتشر هذا الإعتقاد بين الناس ويسعون إلى تقليد هؤلاء الأشخاص الفاسدين، لهذا تنتشر طرق الكسب غير المشروع، كما إن إنتشار الفساد الإداري يؤدي بالمواطنين إلى عدم الثقة في الدولة. وخاصة عندما يرون حماية الإدارة للمخالفين أو الفاسدين وعدم معاقبتهم، مما يؤدي بهم إلى اليأس وفقدان الأمن والإطمئنان على حماية مصالحهم، حيث يتجه المواطن عندئذ إلى إستخدام العديد من الطرق والأساليب الملتوية للحصول على مكاسب شخصية دون وجه حق (عبد الرحمن أحمد الهيجان، ص 227).

ويضرب الفساد أيضاً أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية، خصوصاً إذا ترافق ذلك مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني رواتب الموظفين، وعدم محاسبة الفاسدين المسؤولين.

الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد، تسوغ الفساد، وتجد له من الذرائع ما يسوغ إستمراره، الأمر الذي يساعد على إتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، من خلال الممارسات التدريجية للرشوة، والعمولة والسمسة التي تكون قد أصبحت جزءاً من ممارسات الحياة اليومية، تنتشر من الموظف الكبير إلى الموظف الصغير، حيث يغير الفساد من سلوك الفرد الذي يمارسه، ويدفعه إلى التعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية، والإخلال بكل قواعد العمل وقيمه، دون مراعاة لقين المجتمع التي تتطلب منه النظر إلى المصلحة العامة (إيناس عباس يونس الفتلاوي، 2017، ص 199).

3. إستراتيجيات مكافحة الفساد المالي والإداري

لقد كان الاهتمام بحجم مشكلة الفساد الإداري موضوعاً للعديد من الدراسات والتقارير المنشورة، وهذا ما سنتطرق له في هذا المحور.

1.3. مكافحة الفساد من منظور الإدارات الحديثة

ويتطرق للعديد من المواضيع التي سنحاول توضيحها في العناصر التالية (إيمان صوفي ومريم قوراري، ص 6):

- إدارة الذات: وهي الطرق التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف، فيجب على الفرد أن يعمل جاهداً في إدارة ذاته ليبعدها عن الشبهات وطريق الحرام.

- إدارة التغيير: أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة ومن ضمن المتغيرات التي تفرض على المجتمع التغيير: درجة المعاناة من قسوة الوضع الحالي ومدى وضوح الفوائد والمزايا التي سيحققها التغيير.
- إدارة الأزمات: لعلاج الفساد الإداري من منظور إدارة الأزمات يمكن تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد الإداري، وحل المشكلات المصاحبة للفساد الإداري بتحديد المشكلة وإجراء المشورة ومن ثم اختيار الحل الأنسب للخروج من الأزمة.
- الإدارة بالأهداف: وهذا المدخل يؤكد على ضرورة العمل الجماعي بروح الفريق، والمشاركة الفعالة والإيجابية بين الرئيس والمرؤوس، ويحقق الرقابة الذاتية من أجل تحقيق الأهداف، حيث أنه من أحد أسباب الفساد الإداري غموض الأهداف وعدم وضوحها.
- إدارة الاتصالات: ويعني الاتصال تبادل المعلومات ووجهات النظر والتعبير عن المشاعر والأحاسيس، وفي إدارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين وتوجيه النقد للعمل الخاطئ في الوقت المناسب وإيجاد مناخ إيجابي للاتصال يسمح بتقبل أفكار الآخرين، حيث أنه من أحد مسببات الفساد الإداري هو عدم كفاية الاتصالات بين الرئيس ومرؤوسيه.
- الإدارة بالمشاركة: وهي المشاركة في القدرات والأداء مع الجميع والاعتماد على الإجماع، فيجب على كل فرد في المنظمة أن يكون له رأي وصوت مسموع حتى يعتبر نفسه جزء من المنظمة ويتولد في داخله الولاء لها.
- إدارة الجودة: تسعى إدارة الجودة إلى التحسين المستمر، والتحسين المستمر الذي تسعى إليه الجودة لا يقتصر فقط على الخدمة أو السلعة، بل يتعداه ليشمل مستوى الكفاءة في الأداء الوظيفي وتنمية العلاقات المبنية على المصارحة والثقة بين العاملين في المنشأة.
- الهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية): وهو إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية لتحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء الحاسمة كالتكلفة والجودة والخدمة والسرعة، هدفه تحقيق تطوير جذري في أداء الشركات في وقت قصير نسبياً.

2.3. مكافحة الفساد من قبل المنظمات الدولية والإقليمية:

لقد أقرت هذه المنظمات العديد من القوانين التي تجرم هذه الظاهرة، والتي تعمل على مساعدة الحكومات على مكافحته والحد من انتشاره على نطاق واسع.

أولاً: هيئة الأمم المتحدة:

إن ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الفساد، والذي تم تبنيه في شهر ديسمبر من سنة 2003 في المكسيك، هو أول آلية دولية تحتوي على بنود كثيرة لمكافحة الفساد يمكن تبنيها على المستوى الوطني، كما أنها تساعد على زيادة التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الآليات التنفيذية، ويأتي هذا الاهتمام في إطار الإقتران بعدد من الأمور وهي إعتبار أن قضية الفساد تهدد إستقرار وأمن المجتمعات، وتحد من قيم الديمقراطية، وتعرقل معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يرتبط الفساد بباقي أشكال الجريمة، وبالتحديد الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما في ذلك قضية غسل الأموال، حيث أضحى الفساد ظاهرة عابرة للحدود القومية، وتتأثر به كافة المجتمعات والإقتصاديات، وبالتالي يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليها ومنعها امراً هاماً، والقناعة بتطوير معايير لتقديم المساعدات التقنية للإرتفاع

بمستوى نظم الإدارة العامة وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة، وأيضاً يجب أن يعاد النظر فيها بشكل دوري، وان يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة. (ليلى عاشور الخزرجي، ص 141)

ثانياً: منظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، وكمؤسسة غير ربحية، وتدعو لأن تكون مؤسسة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل، حيث أن منظمة الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد، ومهمتها هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد، (نخيسي سليمان، 2013، ص)، وتقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ الإرشادية تتلخص في إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربتها، وإعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية داخل كل دولة، والاهتمام أكثر بمبادئ الحكم الراشد كالمشاركة، الشفافية، المساءلة، اللامركزية على المستوى المحلي، وإدراك أن هناك أسباباً عملية قوية وأخرى أخلاقية لوجود الفساد (سارة بوسعيد، 2013، ص 93).

تعمل المنظمة على إصدار تقارير الفساد العالمي وذلك منذ سنة 2001، كتقارير سنوية، بإستثناء سنوات (2002، 2010، 2012)، حيث يتعرض التقرير إلى تفاصيل الفساد لقطاع أو مجال محدد، أو لقضية من قضايا الحكم الراشد، ويقدم بحثاً وتحليل متخصصين، كما يوفر دراسات حول حالات معينة، وهو يجمع بين الأبحاث الأكاديمية، والدراسات العملية الميدانية، ويشكل التقرير السنوي الذي تنشره المنظمة أحد أهم الآليات التي أصبح لها صدى عالمي، ودور مهم على مستوى شفافية الأنظمة في معاملاتها الاقتصادية والمالية (عثمان مداحي، 2019، ص 716).

ثالثاً: البنك الدولي: وضع البنك الدولي عدداً من الإستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد، والهدف الأساسي هو مساعدة الدول على الإنتقال من حالة الفساد المنظم إلى بيئة ذات حكومة أحسن أداء، مما يقلل من الآثار السلبية للفساد على التنمية، وتتضمن هذه الإستراتيجيات أربعة محاور رئيسية هي (ليلى عاشور الخزرجي، ص 141):

- منع كافة أشكال الفساد وإحتيال في المشروعات الممولة من قبل البنك؛
- تقديم العون للدول النامية التي تعتمد مكافحة الفساد، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد، أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية، ولا يضع البنك الدولي برنامجاً موحداً لكافة الدول النامية، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعاً لظروف كل دولة أو مجموعة دول؛
- إعتبار مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم إستراتيجيات المساعدة وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، وإختيار وتصميم المشروعات؛
- تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد، وقد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي 7% من الاقتصاد العالمي سنوياً، أي ما يقدر بنحو 12.3% تريليون دولار، وهو ما يعادل مجموع الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

3.3. تجارب دولية في مكافحة الفساد

سنحاول التطرق إلى بعض التجارب العالمية لدول عانت من الفساد، ولكنها إستطاعت أن تتخطاه بفضل إتباع بعض الإستراتيجيات والتدابير.

أولاً: الصين:

تعد الصين من الدول التي ترتفع فيها معدلات الفساد، وقد إتخذت جملة من الإجراءات التي تهدف إلى مكافحة الفساد ومقاومته، وكانت لها تجربة جيدة تتمثل في وضع عقوبة شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالإعدام على بعض المرشحين، كما قامت الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد للإبتعاد عن الرشوة والفساد إلى جانب العقوبة، من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة (سارة عادل حسين، ص 141).

ثانياً: تجربة سنغافورة:

تعد تجربة سنغافورة رائدة وفريدة بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، فقد نجحت في إزالته فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا وإيسلندا والدنمارك، وبلغ مؤشر مدركات الفساد فيها 9.4 لعامي 2003 و2004، وتراجع إلى 9.2 عام 2008، و8,6 في عام 2013، والإجراءات التي إتبعها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد ان كانت منذ نحو ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد، فقامت الدولة بما يلي (سارة عادل حسين، ص 141):

- تخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات، وقامت بتبسيط وتوضيح الإجراءات كافة، بإن لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين؛
- رفعت الدولة رواتب وأجور الموظفين العموميين لكي يلجؤوا للفساد، ويعد راتب الوزير السنغافوري أعلى راتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع، فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى؛
- ويرجع سبب نجاح التجربة السنغافورية إلى عدة عوامل (حمودي مصطفى جمال الدين، 2018، ص 159) منها الرغبة السياسية في مكافحة الفساد، ووضع إستراتيجيات وآليات جادة لمكافحة الفساد، ورفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش، وأيضا نزولا عند رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات في ممارسة الفساد، حيث مهمته الأساسية التحقيق في جرائم الفساد سواء كان أكان في القطاع العام أو القطاع الخاص.

4. التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد

إن تقدير حجم المداخل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق، أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة والتستر، ولذلك توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد، وعموما فتتمثل مظاهر الفساد المالي والإداري في الجزائر في النقاط التالية (لبيلى بوحديد والهام يحيى، ص 36):

- البيروقراطية: والتي تتمثل في سوء إستغلال السلطة هو الطاغى على المعاملات داخل المصالح والإدارات والأقسام.
- إنتشار ظاهرة الرشوة: وبكثرة في ميدان الصفقات العامة، وكيفيات توزيعها دون الإعتماد على المنهج القانوني والمنافسة المشروعة.
- تبديد أموال الدولة وإنتشار ظاهرة الإختلاس: حيث أن تخصص الدولة ميزانيات ضخمة للمشاريع فيمختلف القطاعات، إلا أن فعالية الإنجاز ضعيفة جدا مقارنة بالمبالغ المخصصة، وهو ما يعكس غياب النزاهة والكفاءة في إنجاز المشاريع، بسبب نهب أموال الدولة في ظل غياب الرقابة والإجراءات الردعية.

1.4. وضعية الجزائر في التقارير الدولية للفساد: ويمكن تبيانها تباعا في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: ترتيب الجزائر من خلال مؤشر الفساد

الترتيب	مؤشر الفساد	السنة	الترتيب	مؤشر الفساد	السنة
105	2.9	2010	97	2,7	2004
112	2.9	2011	97	2,8	2005
105	3,4	2012	94	3,1	2006
94	3,6	2013	99	3	2007
100	3,6	2014	92	3,2	2008
88	3,6	2015	111	2,8	2009
112	3,3	2017	108	3,4	2016
106	3.5	2019	105	3,5	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولية

نجد أن مؤشر الفساد وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية يعطي الجزائر درجات متدنية نسبياً، وهذه الدرجات متذبذبة نوعاً ما من سنة لأخرى، بيد أن أحسن مرتبة تحصلت عليها الجزائر خلال الفترة (2004-2019) هي المرتبة 88 التي تحصلت عليها سنة 2015 وأسوأ ترتيب تحصلت عليها هو المرتبة 112 والتي كانت سنتي 2011 و 2017، وتعتبر هذه المراتب على وقوع الجزائر في المنطقة الحمراء ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، والتي تعني فشل السياسات المنتهجة والجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

كما قامت المنظمة بتبيان المعايير التي على أساسها صنفت الدول والتي تتمثل أساساً في وضعية المدارس وسوء تجهيزها، وضعية القطاع الصحي، عدم النزاهة، وما يؤثر على القطاع العام ويجعله أكثر فساداً هي الرشاوى وسرقة موارد الدولة، بالإضافة إلى تفويض العدالة، كل هذا يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية وتدمر ثقة المواطن في الحكومة نتيجة عدم استجابة مؤسسات الدولة لاحتياجات مواطنيها، وما يدل على تفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر الأرقام الخيالية التي نشرتها منظمة الشفافية الدولية عن الرشوة والتهرب الضريبي حيث تمكنت شبكات التهريب من تهريب 13.6 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 بمعدل 1.7 مليار دولار سنوياً فضلاً عن الخسائر غير مباشرة في مناخ الأعمال، وتعطيل الوصول العادل للتمويلات البنكية التقسيم العادل للثروة (فازية مجبور، ص 110).

2.4.2 الإجراءات المتبعة لمكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر

عملت الجزائر على مكافحة ظاهرة الفساد عبر اتخاذ العديد من الإجراءات وتأسيس بعض الهيئات منها:

أولاً: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

بعد مصادقة الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة الأمريكية لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128-04. واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137-06. بدأ العمل من أجل وضع آليات لمعالجة الفساد، فتم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وجعل منها هيئة دستورية وما يلاحظ على هذه الهيئة أنها رغم تمتعها بسلطة إدارية مستقلة إلا أنها تبقى عرضة للرقابة من طرف الوزير المكلف بالمالية، كما أنها لا يمكنها تحويل الملفات المتعلقة بجرائم الفساد التي أعدها إلى النيابة العامة، إنما تقوم بتحويلها إلى وزير العدل، مما يجعل إمتثال المشرع الجزائري لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مجال منح الهيئة الإستقلالية إمتثال شكلي فقط (عثمان مداحي، ص 719). وتبرز مهامها فيما يلي (لخيسي بن رجم، 2016، ص 89):

- تقترح السياسة الشاملة للوقاية من الفساد، عن طريق تقديم توجيهات إستشارية، وتتولى عملية إعداد البرامج التحسيسية بالآثار الضارة عن الفساد، بجمع وإستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال

الفساد والوقاية منها، لا سيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، عن عوامل الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.

- تلقي التصريحات بالامتلاكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة إليها والسهر على حفظها.
- الإستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات العلاقة بالفساد.
- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنظمات المدعومة، بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.
- تساهم في حسن سير العدالة بواسطة علاقتها بالسبطة القضائية، عن طريق تحويل الوقائع ذات الوصف الجزائي إلى وزير العدل، الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الإقتضاء.
- كما تلزم هذه الهيئة بتقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد من الفساد ومكافحته.

ثانيا: الديوان المركزي لقمع الفساد:

هو بمثابة جهاز امني قضائي يهتم بعملية التحري والتحقيق في مختلف جرائم الفساد في الجزائر، ويضم الديوان موظفين ساميين في الدولة ورجال القانون والمن، وتكمن مهمته في فضح جرائم الفساد والرشوة وإختلاس المال العام والخاص في إطار القضاء على كافة الجرائم المالية، من أجل التفعيل الأكثر للهيئة فهو لا يختلف عن باقي الأجهزة القضائية الأخرى، ومنذ بدأ الديوان في عمله فقد عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب، الصندوق الوطني للسهوب، ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيار شرق غرب والعديد من الملفات الأخرى (عثمان مداحي، ص 720).

ثالثا: الإجراءات الإصلاحية المصاحبة: والتي تتمثل في القيام بالعديد من الإجراءات تتمثل في النقاط التالية (عثمان مداحي، ص 720):

- إصلاح العدالة والقضاء: تم إصدار القانون الأساسي للقضاء، والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وتحسين الظروف المهنية للقاضي وحمايته من الضغوط، وتحديث وعصرنة القضاء، وإخضاع القضاة إلى دورات تكوينية حول الفساد وطرق مكافحته.
- إصلاح النظام المحاسبي للدولة: تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية، بما يضمن معايير الوضوح والدقة والأمان، وإمكانية المقارنة، والتسجيل الدقيق للصفقات العمومية.
- الإصلاح المالي: من خلال إصلاح النظام الضريبي ومراجعة مجموعة من الضرائب لتفادي التهرب الضريبي، وعصرنة إدارة الضرائب بأنشاء مديرية للشركات الكبيرة، وإنشاء إدارة للإعلام والوثائق لمكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال وتبييض الأموال، كما تم إدخال نظام بازل 2 في القطاع البنكي بغية تحسين التحكم في المخاطر وتعزيز الرقابة والإنضباط في الأسواق المالية.
- إصلاح قطاع الجمارك: تم إستحداث لجنة للعمليات مكونة من موظفين بالمفتشية العامة للمالية وموظفين بالمفتشية العامة للجمارك، للقضاء على حالات الرشوة داخل هذ القطاع المهم، كما تم عصرنة قطاع الجمارك بتزويده بالوسائل الحديثة من كاميرات وكاشفات الحاويات.

- ترقية الإعلام: بإصدار قانون جديد للإعلام سنة 2012، مما يعطي للصحافة حرية وحماية أكثر، مما يساعد على كشف جرائم الفساد.

رابعاً: مرتكزات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

تتمثل في توفر الإرادة السياسية الراغبة فعلا في مكافحة الفساد، وتعزيز إستقلالية المؤسسات الموكل لها في مكافحة الفساد، والتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالفساد ومعاقبة كل شخص فاسد، وتعزيز إستقلالية القضاء بشكل يجعله يحكم في كل القضايا دون ضغط، والإعتماد على الكفاءة في تعيين الموظفين والإطارات، وإصلاح وتحسين نظام الحوافز والأجور بما يضمن كرامة الموظفين، والتعريف العلني والدائم بعقوبات الفساد لإظهار الردع إتجاهه، وإقامة لجان نزهة من الكفاءات المشهود لها بالنزاهة والشفافية، وإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام في الإستراتيجية، وخفض الرسوم الجمركية أمام المستوردين بالشكل الذي يجعلها لا تشكل عائقا أمامهم مما لا يضطرهم لدفع الرشاوي مقابل التخفيض، وإلغاء مختلف أنواع الدعم المقدم للمؤسسات، والعمل على التوزيع العادل للثروة مما يخلق تجانس بين مكونات المجتمع (خالد لتيتم وعبد الحفيظ مسكين، 2018، ص 347).

خاتمة:

على ضوء ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، خلصت هذه الدراسة إلى:

- إن الفساد الإداري هو سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية ويقضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات؛
- تتعدد أنواع الفساد وذلك بحسب المصلحة الخاصة التي يراد تحقيقها إستنادا إلى جملة من المعايير، فنجد وفقا لإنتماء المنخرطين فيه، ومن حيث حجم الفساد ومن حيث درجة الإنتشار، وأيضا معيار درجة التنظيم يعتبر هو الآخر محدد بالإضافة إلى طبيعة الفساد في حد ذاته، وأيضا طبقا للمجال الذي نشأ فيه؛
- يتميز الفساد المالي والإداري بجملة من الخصائص، حيث تلعب البيئة غير المنظمة دورا هاما في إنتشاره بالإضافة إلى غياب أخلاقيات العمل الإداري؛
- عملت بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل كبير، حيث ساهم تدني موارد الدولة وانخفاض الأجور وعدم الاستقرار السياسي وتدخل الدولة بطريقة غير مدروسة في بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إنتشار الفساد المالي والإداري، دونما نسيان دور الفقر وغياب نظام قضائي فعال وغياب قياديين إداريين ذو كفاءة ومركزية السلطة في بعض دول العالم؛
- تبنت العديد من دول العالم بعض القوانين والاتفاقيات الهامة الهادفة إلى مكافحة الفساد ولعل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفقر المثال الأبرز في ذلك، ضف إلى ذلك بعض القوانين المصدرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أن إنشاء منظمة الشفافية الدولية يعد بمثابة الإرادة الدولية الحقيقية للحد من إنتشار الفساد المالي والإداري، وتعتبر الصين وسنغافورة من أبرز الدول التي خاضت تجربة مكافحة الفساد وإستطاعت الخروج من هذه الظاهرة والنهوض بإقتصادياتها إلى الطريق المنشود؛
- إن الجزائر كغيرها من دول العالم والتي تأثرت بظاهرة الفساد المالي والإداري، والتي أصبحت تنخر في إقتصادها، الأمر الذي تطلب إتباع العديد من الإستراتيجيات، حيث تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والديوان المركزي لقمع

الفساد، كما تطبيق العديد من الإجراءات المصاحبة مثل إصلاح العدالة والقضاء، وإصلاح النظام المحاسبي للدولة، وإصلاح قطاع الجمارك، وترقية الإعلام.

قائمة المراجع:

1. أحمد محمود حبيب البوتي، أخلاقيات العمل وأثرها في تقليل الفساد الإداري بدون سنة نشر.
2. إيمان صوفي ومريم قوراري، أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، جامعة بسكرة.
3. إيناس عباس يونس الفتلاوي، مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته دراسة نظرية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، الإمارات، 2017.
4. تغريد داود سلمان دواد، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه، أنواعه، مظاهره، وسبل معالجته)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
5. حمودي مصطفى جمال الدين، أثر الفساد الإداري والمالي على البناء التنموي العراق أنموذجاً، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2018.
6. خالد بن عبد الرحمن آل الشيخ، الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
7. خالد ليتيم وعبد الحفيظ مسكين، الأثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته -إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد- مجلة معارف، العدد 24، جوان 2018.
8. خلود الفليت وصديق نضار، منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول حول القرآن الكريم دوروه في معالجة قضايا الأمة، الجامعة الإسلامية غزة، يومي 16-17 ديسمبر 2008.
9. الدراجي لعفيفي وتوفيق بن الشيخ، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد (تجربة تستحق التقدير)، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، يومي 24-25 أبريل 2018، جامعة 8 ماي 1945 قلمة.
10. سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.
11. سالم الكرعوي وإبراهيم القصير، أثر الفساد المالي على قطاع التعليم في العراق ما بعد 2003.
12. سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
13. سهيلة إمنصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
14. صبرينة كردودي وعتيقة وصاف، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، المجلة الجزائرية للعودة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.
15. عبد الرحمن أحمد الهيجان، إستراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، بدون سنة نشر.
16. عبد العالي حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة بسكرة، 2013.
17. عبد القادر خليل، دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر.
18. عثمان مداحي، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، أوت 2019.
19. علي بقرشيش وأمير بللوشة، جهود المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01 جانفي 2021.
20. فايزة مجبور، إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015.
21. لخميسي بن رجم، الفساد المالي والإداري في الجزائر، أسبابه، آثاره إستراتيجيات مكافحته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد 40، 2016.
22. لخميسي سليمان، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد التاسع، بوليو 2013.
23. ليلي بوحديد والهيام يحيواوي، دور آليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية.

مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري وإستراتيجيات مكافحتها (الجزائر انموذجا)

24. ليلى عاشور الخزرجي، ظاهرة الفساد: الآثار الاقتصادية التداعيات الاجتماعية وإستراتيجيات مكافحته، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 01، العدد 2، 2011.
25. محمد بن عزوز، الفساد الإداري والإقتصادي، آثاره وآليات مكافحته (حالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 07-2016.
26. محمد صادق، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014.
27. مخلد توفيق مشاوش خشمان، مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.
28. مصطفى يوسف كافي، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
29. نبيل بوفليح وسارة جريو، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الإقتضاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
30. يحيى زروخي، أخلاقيات العمل والفساد الإداري للموظف العام (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017.